



مكتبة أمية الأصل

مذكرات ومناقشات مجلس إدارة أمية الأصل

« العدد ٧ » الاحد : ٢٥ شعبان سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٢٠ كانون ثاني سنة ١٩٦٣ م . « الجلد ٧ »

مجلس النواب

الجلسة السابعة يوم الخميس في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٣

جداول الأعمال

صفحة

٢٩٠

(ووفق عليه)

٢٩٠

(ووفق عليها)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب معذرة مقدم من السيد خليل خلف المروط

٢ - برقية معذرة مقدمة من السيد عبد الطيف عنتاوي

٣ - الاقترحات :

(٥)

- ١ - اقتراح برغبة رقم (١٦) مقدم من نائب السلط السيد محمد الخشمان .
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (١٧) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرمي .
- ٣ - اقتراح برغبة رقم (١٨) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرمي .
- ٤ - اقتراح برغبة رقم (١٩) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرمي .
- ٥ - اقتراح برغبة رقم (٢٠) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرمي .
- ٦ - اقتراح برغبة رقم (٢١) مقدم من نائب بدو الشمال السيد سعود القاضي .
- ٧ - اقتراح برغبة رقم (٢٢) مقدم من نائب بدو الشمال السيد سعود القاضي .
- ٨ - اقتراح برغبة رقم (٢٣) مقدم من نائب بدو الشمال السيد سعود القاضي .
- ٩ - اقتراح برغبة رقم (٢٤) مقدم من نائب بدو الشمال السيد سعود القاضي .
- ١٠ - اقتراح برغبة رقم (٢٥) مقدم من نائب بدو الشمال السيد سعود القاضي .

٤ - الاسئلة والاجوبة :

- ١ - جواب معالي وزير الصحة رقم (٦٢٩) على السؤال رقم (٥) المقدم من نائب معان السيد يوسف العظم .

(جرى بحث حول امكانية مناقشة بيان دولة رئيس الوزراء اللاحق .

(قر المجلس احالة هذه الاقتراحات للحكومة مباشرة)

(اكتفى النائب
بالجواب)

٥ - مقررات اللجنة القانونية :

أ - قرار رقم (٦) بشأن :

- ١ - القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك .
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السينا .
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٢ .
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٢ .
- ٥ - القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢ .
- ٦ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون مجلس الاعمار .
- ٧ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون البلديات .

ب - قرار رقم (٧) بشأن الاقتراح برغبة رقم (١٥) المقدم من بعض حضرات النواب لتعديل قانون التقاعد المدني .

٦ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة :

- ١ - مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٣ .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

(اجيل للجنة
القانونية)

(عينت في
١٩٦٣/١/٢٢)

هكذا من الأصل

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وانتصاب قانوني في الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الخميس الواقع في ١٧/١/١٩٦٣ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة بالوكالة الأستاذ نزار الرافعي .

تغيب باجازة السيد شحاده الطوال .
تغيب معتذراً السيدان خليل المروط وعبد اللطيف العنتاوي .

تغيب بدون معللة السيدان شاهر المحيسن وفيصل الجازي .

حضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، والمحاسب السباحة والمعالي السادة : إبراهيم قطان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقاضي القضاة ، عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيه وزير الخارجية ، داود ابو غزاله وزير المواصلات ، عز الدين المفتي وزير المالية والمجاريك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة حنا خلف وزير العدلية ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور صبيح امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل السالم وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور قاسم الريماوي وزير الزراعة .

الافتتاح الجلسة :

الرئيس : انتصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم
ونبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة
الجميع : تصادق على ما جاء فيه ونضفي السكترير من تلاوته .

الدكتور الحسيني نائب القدس : للمرة الثالثة اطالب بتلاوته ، كيف تصادق عليه بدون ان تقرأه .
السيد الرشيدات نائب اربد : اذا كان اقتراحا فانا انني عليه .

٢ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاعتذارات الواردة

- ١ -

السكترير العام بالوكالة : ورد هذا الاعتذار من السيد خليل المروط

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
تحية واحتراما ،

بسبب مرضي ، أرجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم

١٩٦٣/١/١٧

نائب ادبا

خليل خلف المروط

الرئيس : هل يوافق المجلس على معلته؟
الجميع : موافقون .

- ٢ -

السكترير العام بالوكالة : وهذه برقية معللة من السيد عبد اللطيف العنتاوي
معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان
بسبب المرض اعتذر عن حضور الجلسة
عبد اللطيف عنتاوي

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معلته؟
الجميع : موافقون .

٣ - الاقتراحات

الرئيس : تتلى الاقتراحات الواردة
السكترير العام بالوكالة : الاقتراح الاول
مقدم من السيد محمد الحشبان
السيد السلواي نائب القدس : مقاطعا ..

معالي الرئيس

قبل البدء بجدول الاعمال كنت رجوت معالي الرئيس ان يسمح بالناقشة والتعقيب على بيان دولة رئيس الوزراء تعقيباً على جلسة الثقة ، فارجو السباح لنا بمناقشة التعقيب على هذا البيان .

الرئيس : يا خليل بك ، المناقشة لها اصول في النظام الداخلي فيجب ان تتقدم بشيء خطي وعلى ضوء ذلك يقرر المجلس قبول المناقشة او عدمها ، تقدموا بشيء خطي اذا اردتم .

السيد السلواي نائب القدس : معالي الرئيس اذا سمحتم ، جلسة الثقة تبدأ بتقديم بيان الحكومة ثم بعد ذلك مناقشة النواب وتنتهي جلسة الثقة بالتصويت على الثقة بالحكومة وقد جرى ذلك وتم ، وفي جلسة لاحقة وقع ان تفضل دولة الرئيس بالقاء بيان في المجلس ، فيجب ان يناقش هذا البيان الذي يفضّل عن جلسة الثقة كل الانفصال .

الرئيس : قلت لك المناقشة لها اصول ، تقدم بشيء خطي ويدرج في جدول الاعمال ويناقش السيد السلواي نائب القدس :

سأقدم بشيء خطي .
الدكتور ابو غزاله نائب نابلس : ارجو من دولة الرئيس ان يأخذ بيدين الاعتبار ان ما وردني بيانه لذي كلمة حوله .

- ضجة -

الرئيس : انتهى البحث ولا اوافق على الاستمرار فيه .

الدكتور ابو غزاله نائب نابلس : في اشياء ، هناك مادة صريحة ، اذا ورد ما يمس اي نائب فيجب الكلام في اي وقت .

- ضجة -

الرئيس : انتهى البحث وهناك اصول منصوص عنها في كيفية المناقشة ، اجلس من فضلك وأكمل يا نزار بك .

- ١ -

السكترير العام بالوكالة :

اقتراح برغبة رقم (١٦)

١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
ارجو عرض اقتراحي هذا امام مجلس النواب المحترم .

لما كان قضاء السلط لم يأخذ نصيبه من الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية والبريدية والمواصلات كسائر اقصية المملكة ، فقد رأيت من واجبي ككاتب لتلك المنطقة ان الفت نظر الحكومة الى المطالب التالية ، راجياً تحقيقها في موازاة عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ :

- ١ - انشاء مدرسة مهنية .
- ٢ - انشاء دار للمعلمين والمعلمات .
- ٣ - انشاء دار للحكومة .
- ٤ - تأسيس شعب بريدية القرى التي لم تنل نصيبها من هذه الشعب .

هكذا منذ الفصل

- ٥ - تأسيس دار للعلوم المنزلية .
٦ - تهيئة الطرق الترابية التي توصل قرى القضاء بالطرق الرئيسية المعبدة .
٧ - شق الطرق لقرى البعيدة عن الطرق الرئيسية .
٨ - تأسيس عيادات صحية للقرى التي لم ينلها نصيب من هذه الخدمة الصحية .
٩ - تقوية مصادر المياه للعيون وفتح آبار ارتوازية للمناطق التي تحتاج لمثل هذه الآبار .
نائب السلط
محمد الخشمان

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة رأساً ؟

الجميع : موافقون .

٢ -

السكرتير العام بالوكالة :

اقتراح برغبة رقم (١٧)

١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
أرجو عرض اقتراحي هذا امام المجلس الموقر .
لقد زرت مدرسة بنات البيرة الابتدائية في يوم ١٩٦٢/١٢/٣٠ فوجدت ان بناية المدرسة غير صالحة مطلقاً للأسباب الآتية :-

ان الغرف التدريسية غير صحية واثنتين منها واطئة السقف ونوافلها صغيرة لا تكفي للاضاءة والتهوية ، كما ان ثلاثة غرف اخريات صممت مخازن والقسم الأعظم منها رطوبي مما يضر بصحة الطالبات ، كما ان هذه المدرسة لا يوجد بها ملاعب للطالبات وقت الفراغ ، كما ان ساحة المدرسة حالياً هي مكشوفة من الجيران الذين يسكنون فوق المدرسة وملاعبها مباشرة ، وقد شاهدت بعض الجيران يجلسون في فتردات بيوتهم مما يجرح المعلمات والطالبات معاً .

ولهذا أرى ان وجود هذه المدرسة في هذا المحيط المحفوف بالجيران هو مزعج بالنسبة للمدرسة كما انه لا يوجد غرفة للمعاملات والبالغ عددهن اثنا عشر معلمة وغرف تدريس صغيرة جداً حيث شاهدت ان كل اربع طالبات في مقعد واحد لكثرة عدد الطالبات في المدرسة ، كما انه لا يوجد فسحة في أي غرفة تكفي لوضع طاولة تستعين بها المعلمة على وضع وسائل الايضاح والكتب الخاصة بالمعلمة .

لكل هذه الاسباب مجتمعة ، ارجو تكليف المسؤولين بايجاد بنائات صالحة من حيث المتسع والموقع وسعة الغرف كما اني قد زرت مدارس اخرى فوجدت ان القسم الاكبر منها بحاجة لتركها وايجاد محلات بدلا منها . لذلك ارى ان وجود مثل هذه المدارس التي لا تنطبق مع قوانين الصحة ان يقوم المسؤولون بتوفير مدارس افضل ، والعمل على استئجار بنائات جديدة بالسرعة الممكنة ، مع العلم ان الايجار الجديد لا يتجاوز اجرة المدارس الحالية .
واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة رام الله
علي الرميحي

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة رأساً ؟

الجميع : موافقون .

٣ -

السكرتير العام بالوكالة :

اقتراح برغبة رقم (١٨)

١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
ارجو تلاثة اقتراحي هذا امام المجلس الموقر .
انه قد تقرر في موازنة السنة السابقة تهيئة طرق القرى المشار اليها في منطقة رام الله وهي :-

- ١ - طريق قرية قراوة بني زيد
٢ - طريق قرية دير ابو مشعل

- ٥ - مدرسة اتحاد صفا
٦ - مدرسة نعلين
٧ - مدرسة بيتونيا
٨ - مدرسة سنجل
٩ - مدرسة ترسميا
١٠ - مدرسة درجبر
١١ - مدرسة بير زيت للقرى

هذا واذا لم يكن من المستطاع رفع مستوى هذه المدارس السالفة الذكر الى المستوى الثانوي يمكن اختيار ثلاثة او اربعة مدارس منها متوسطة بين سائر القرى حتى يتمكن الطلاب من اكمال تحصيلهم العلمي وهذا مما يقلل التفقات المدرسية على اولياء الطلاب وخصوصاً ذوي العوز والفقر منهم الذين لا تساعدهم حالتهم المادية من ارسال ابنائهم الى المدن لزيادة التفقات ، وهذا مما يسبب اضرار بالغة على امور الطلاب واوليائهم ، هذا علاوة على ان نقل الطلاب من القرى الى المدن يفسح لهم بعض الطرق التي تؤر على البعض منهم من الناحية الخلقية وعدم المبالاة بالمسئولية لعدم وجود مراقبة من قبل اوليائهم .
لهذا ارجو من مجلسكم الموقر دراسة هذا الاقتراح وإحالته للجهات المختصة للنظر فيه عند وضع الموازنة القادمة .

وتفضلوا بقبول الاحترام

نائب منطقة رام الله
علي الرميحي

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة رأساً ؟

الجميع : موافقون .

٥ -

السكرتير العام بالوكالة :

اقتراح برغبة رقم (٢٠)

١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
أرجو ان تعرضوا اقتراحي هذا امام المجلس الموقر .

- ٣ - طريق قرية صفا
٤ - طريق سنجل - عارورة
٥ - طريق قرية شقبا - قبا
٦ - طريق اريحا - الطيبة
هذا وقد تم بالفعل رصف هذه الطرق حسب المخطط من مدة طويلة ولغاية الآن لم تنته من تهيئتها ، وهذا مما يسبب عرقلة السير في الطرق المذكورة والتي ترجع بالخسارة الفادحة للمواطنين .

لهذا ارجو مطالبة المسؤولين للاسراع في تهيئة هذه الطرق قبل حلول فصل الشتاء مع العلم ان جميع هذه الطرق قد انتهت العمل بها من الرصفة وهي الآن بحاجة لتوفير المواد المطلوبة على هذه الطرق ولا ينقص سوى احضار هذه المادة والمداخل اللازمة لانها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب منطقة رام الله
علي الرميحي

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة رأساً ؟

الجميع : موافقون .

٤ -

السكرتير العام بالوكالة :

اقتراح برغبة رقم (١٩)

١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
ارجو عرض اقتراحي هذا امام المجلس الموقر ان النقاط الهامة التي استبها بعد زيارتي الاخيرة للقرى والمدن في منطقة رام الله تستوجب النظر فيها واختلاها بعين الاعتبار لما لها من القيمة والمنفعة العامة لسائر المواطنين .
رفع مستوى المدارس الاعدادية التالية الى مدارس ثانوية كاملة ، وهذه المدارس هي :-

- ١ - مدرسة دير ديوان
٢ - مدرسة سلواد
٣ - مدرسة الزارع عارورة
٤ - مدرسة درغسانه

هكذا منه الأصل

ان اهالي بعض القرى في منطقة رام الله بحاجة الى رصف وتعميد الطرق المؤدية الى قراهم لما لهذه الطرق من الاهمية من توفير المواصلات بين سائر القرى والمدن خصوصا لأنها تصل الخطوط الفرعية بالخطوط الرئيسية وهذه القرى هي :-

- ١ - طريق كفر مالك
 - ٢ - طريق بيت لقسا الى عمواس
 - ٣ - طريق يروود
 - ٤ - طريق قرية عابود - رنتيس
 - ٥ - طريق ام صفدا الى عارورة
 - ٦ - من مثلث بيتونيا الى عين ايوب
 - ٧ - طريق ترمسعيا خربة ابو فلاح
 - ٨ - طريق برقة بيتين
 - ٩ - طريق لربط قضاء رام الله بقضاء نابلس عن طريق قرية قراوة بني زيد - سلفيت
- لذا أرجو النظر في هذه المطالب والمواقفة عليها وإخذها بين الاعتبار ومطالبة المسئولين لوضع مخطط في موازنه السنة القادمة ورصد المبالغ المخصصة لهذه الغاية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

نائب منطقة رام الله
علي الرمحى

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة رأساً ؟
الجميع : موافقون .

- ٦ -

السكرتير العام بالوكالة :
اقتراح برغبة رقم (٢١)
١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس المجلس النيابي المحترم
بما أن تعديل قانون الانتخابات على الابواب

والذي سيقدم الى المجلس النيابي لمناقشته ، حيث ان الحكومة جادة في العمل جاهدة من أجل تخضير البدو ومزجهم مزجا تاما باخوانهم الحضري ، وذلك عائد لتصفية نفوسهم من كل العادات القديمة التي من شأنها أن توقع الفقرة بين أهل البدو وأهل الحضري . رأيت من واجبي ان الضرورة توجب أن اطالب صادقا بدمج البدو باخوانهم الحضريين ضمن قانون الانتخاب الجديد .

وأود ان اقول بأن هناك قضاء الرمثا وبدو الشمال يقعان في منطقة واحدة وداخل حدود القضاء يسكن معظم عشائر بدو الشمال ، لذا اقترح تخصيص مقعد مستقل لقضاء الرمثا مع المقعد الحالي لبدو الشمال بحيث يكون تبادل الاصوات بين البدوي والحضري وان يكون الممثلين عن البدو ممثلا واحدا وعن الحضري ممثلا آخر .

وتفضلوا بقبول الاحترام ،

نائب بدو الشمال
سعود القاضى

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة رأساً ؟
الجميع : موافقون .

- ٧ -

السكرتير العام بالوكالة :
اقتراح برغبة رقم ٢٢
١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس المجلس النيابي الاحترم
انشأت الحكومات السابقة عدة مدارس بعدة قرى من قرى بدو الشمال على طريق الهبة ، ولما عملت الحكومة آنذاك على تخطيط قطعتي ارض في قريتي الجمرات وبني خالد والدليانة العيسى لانشاء

وجود طرق المواصلات ثانيا . وبما انني ممثلهم فاني لم بمعركة حياتهم البسيطة الماما تاما واختصرها بقولي بانهم يعيشون بلا شيء . بيت بلا فراش وان وجد فلا يسد الحاجة وبعض شويبات فاحلات يرمقها الابن قبل الاب والام وينتظر الساعة التي يحلبها ليسد جوعه .

واقترحي هذا منصب للعمل على تكملة الطريق التي قامت الحكومات السابقة على تأسيسه ووضع بدايته واشرفت عليه لجنة تحسين المشاريع والاغاثة في العام المنصرم والذي سمي بـ «مجلس الطريق الصحراوي للبادية الشمالية» - ورصدت الحكومة في ميزانيتها آنذاك مبلغا . وعملت على شن بداية ذلك الطريق من حوشا الى بئر جابر المغير مارا بالجرم والمغير . وترك حتى هذه السنة وعدنا من الحكومة باتمامه . لذا وبما ان الموازنة الجديدة على الابواب ، كانت الحاجة ماسة الى الالحاح بوجوب العمل على تكملة لربط القرى التالية (حوشا الجمرات - المغير - الرملة - سمّا - ام السرب - الروم - الباعج - الكوم الاحمر - سبع صير - صبيحة - صبحا - الدليانة - خشاع - سلبيتين - الحسينية - ام القطين مكيفته - قرية القلق - الرفاعيات - ابو الفرت - دير الكهف - رماح - دير القن - جاوه الشبيكة) . بعضها ببعض ، علما ان هذه القرى تقع على امتداد واحد ليسهل لسكانها الاتصال بالمرافق الحيوية المجاورة ، عدنا عن محاولة خلط ابناءهم الصاعدين باخوانهم ابناء المدن ليعملوا جميعا متكئين لمصلحة هذا الوطن .

والله الموفق - واقبلوا احترامي .

نائب بدو الشمال
سعود القاضى

مدرستين لهاتين القريتين ، والتخطيط منسدستان وبالنظر لضعف احوال سكان القريتين وعدم تحكمهم من انشاء مدارس على حسابهم ، ولكثرة الطلاب وجب ذويهم لتعليم ابنائهم دعائي الواجب ان الفت نظر الحكومة الجلييلة بعين العطف سما والموازنة على الابواب للعمل على تخصيص قسم من المال لمساعدة هاتين القريتين لانشاء المدرستين المخصص لهما قطع الارض .

آمل ان يجد هذا الطلب كل عطف وتأيد من زملائي الكرام والاعتبار من الحكومة الرشيدة ، وفقنا الله لخدمة اخواننا .

وتفضلوا بقبول الاحترام ،

نائب بدو الشمال
سعود القاضى

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة رأساً ؟

الجميع : موافقون .

- ٨ -

السكرتير العام بالوكالة :
اقتراح برغبة رقم ٢٣
١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاحترم
تعتبر المواصلات من اهم المرافق الحيوية في البلاد ، ويعتبر توفرها في منطقة من المناطق عاملا مساعدا على تقدمها وازدهارها . ولما كانت البادية الشمالية - مؤثلا بـ بدو الشمال واستقروا فيها استقرارا متارجحا قلما ، بعضهم بنى بيتا من الحجر ولاصفت قابله بآخر من الشعر . واذا سأله قال لك : احتياطا للرحيل . وعائد هذا الى عدم وجود المياه اولا وعدم

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة رأساً ؟

الجميع : موافقون .

- ٩ -

السكرتير العام بالوكالة :

القرار برغبة رقم ٢٤

١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشرت عدة مرات بهذا المجلس الكريم ان القبائل البدوية استقرت استقراراً مبدئياً وانشأت قرى وبدأت بفلاحة وزراعة الاراضي بنشاط وحب للعمل . وكثيراً ما تقدمت بطلبات لصالحهم وآزرني زملائي آنذاك والحكومات السالفة والحاضرة فلجميع الشكر والاحترام .

اقترحي هذا هناك قرية الزعري . الهنود تقع على مسافة ثمانية كيلو مترات عن مدينة المرق شرقاً وللجهة الجنوبية من خط المرق بغداد بمسافة كيلو ونصف . تحتاج هذه القرية حيث انها حديثة النشأة ومن الواجب تشجيعها وتشجيع سكانها الى الطلبات التالية :

١ - شق طريق من الطريق العام الى القرية ومسافته كيلو ونصف . وعمل عبارة للواد الذي يقطع القرية عن الطريق عدة ايام اثناء هطول الامطار .

٢ - فتح عيادة طبية او تكليف اقرب مركز صحي بزيارة القرية كل يوم في الاسبوع لمعالجة المرضى واعطائهم ما يلزم من علاج .

٣ - فتح شعبة بريدية حيث الخط الهاتفي يبعد كيلو مترين فقط .

٤ - ارجو من اخواني وزملائي مشاركتي لمسألة الطلبات ومن الحكومة الجليطة المساعدة ضمن

الامكانيات والله يوفق الجميع لخدمة هذا البلد وتفضلوا بقبول احترامي .

نائب بدو الشمال

سعود القاضي

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

السكرتير العام بالوكالة :

القرار برغبة رقم (٢٥)

تاريخ ١٩٦٣/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

حضرات النواب المحترمين

يعلم كل منا ان القبائل البدوية بدأت بالاستقرار منذ امد قصير ولقد استبدلت بيوتها الشعرية ببيوت حجرية وقامت بانشاء قرىها وفلاحة وزراعة اراضيها بكل جد واجتهاد . وبالنظر لبعد هذه القرى الجديدة عن المدن والقرى الرئيسية في البلاد تحتاج تلك القرى للمزيد من يد المساعدة من الحكومة الرشيدة لفتح المدارس وتأمين مياه الشرب وفتح العيادات الطبية وشق الطرق وفتح الشعب البريدية . وبما ان سكان تلك القرى لهم الرغبة الاكيدة بالتوسع وازدياد العمران جئت مقدماً هذا الاقتراح لتأمين عشرة الصبيحات من عشر بني خالد والتي استقرت في قرية القاطي الواقعة ما بين الطريق المؤدية من المرق الى الزرقاء . لذا لفت نظر الحكومة ان تنظر بعين العطف لتأمين سكان هذه القرية بالطلبات الآتية :

اولاً : جر مياه البئر الارتوازية القرية من القرية مسافة ثلاثة كيلو مترات تقريبا وذلك على غرار مشاريع دائرة تندية مصادر المياه المركزية .

عقيدة الامة، ومع المادة الثانية من الدستور الاردني . نرجو توضيح ذلك مستندين لراي مختبرات وزارة الصحة لتقول رأينا فيها بعد في موضوع بينهما وطرحها في السوق وفي نسبة شحم الخنزير الموجود فيها نتيجة تحقيقاتنا الخاصة مع الشكر والتحية .

١٩٦٢/١٢/٢٤

نائب لواء معان

يوسف العظم

السكرتير العام بالوكالة (متابعاً) : وهذا هو

الجواب :

الرقم - ٢٦٩/٢٥/٤١

التاريخ - ١٩٦٣/١/٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٨١٩/٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٩ بشأن السؤال رقم (٥) تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٦ المقدم من النائب المحترم السيد يوسف العظم .

قام المختبر المركزي بفحص ثلاث عينات من الجينة المستوردة من الخارج والمرسلة الى الفحص بواسطة البيطرة ، وقد وجد ان نوعاً واحداً من هذه الجينة يحتوي على دهن حيواني بقرى وخنزيري بنسبة ١٦٢٠ في المائة من جميع الشحوم الحيوانية الموجودة في هذا النوع ، وقد قامت وزارة الصحة باعلام وزارة الاقتصاد الوطني بذلك في حينه فاتفقت وزارة الاقتصاد الوطني الاجراءات السريعة اللازمة لمنع استيراد هذا الصنف من الجينة ، كما انه قد تقرر عدم التخليص على اية جينة مستوردة قبل فحصها مخبرياً للتأكد من خلوها من شحوم الخنزير ، وقد تم ايضاً تأليف لجنة لوضع المواصفات التي يجب ان

ثانياً : فتحت عيادة طبية علماً انني تقدمت بهذا الطلب لمعالي وزير الصحة قبل عدة شهور .

ثالثاً : شق طريق وتعييده من الطريق العام ومسافته ثلاثة كيلو مترات تقريبا .

رابعاً : العمل على فتح شعبة بريدية حيث ان الخط الهاتفي لا يبعد اكثر من ثلاثة كيلو مترات .

خامساً : ارجو من اخواني وزملائي دعم اقتراحي هذا بفتحهم لاحتالته الى المراجع المختصة بهذا الشأن خدمة لآخراننا ابناء الشعب الوفي تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الحسين المعظم . والسلام عليكم .

نائب بدو الشمال

سعود القاضي

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٤ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس : تتلى الاسئلة وما ورد عليها من اجوبة : السكرتير العام بالوكالة : هذا سؤال مقدم من السيد يوسف العظم وقد ورد عليه الجواب من معالي وزير الصحة سائراً السؤال اولاً .

- ١ -

سؤال رقم (٥)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير الصحة

مع تقدير ،

هناك ادعاء يقول بأن الجينة الصفراء التي نزلت منها كميات كبيرة الى الاسواق المحلية تحتوي على نسبة ٦٠ ٪ من شحم الخنزير مما يتنافى مع

هكذا حذرت لأصل

تتوفر في اللجنة المستوردة لمنع استيراد أي نوع من اللجنة لا تتوفر فيه الشروط المقررة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصحة

صباحي أمين عمرو

السيد العظيم نائب معان : حين وجهت هذا السؤال - معالي الرئيس حضرات النواب - منذ شهر وقرأ الامين العام الاجابة عليه في الجلسة الماضية تصدى دولة الرئيس للاجابة على السؤال ولقد اجاب دولة الرئيس وتحدث في الجلسة الماضية قد نرجى مناقشتها الى جلسة اخرى قد يتفق عليها لقد اجاب في حديثه عن ضرورة الاسلوب بأن يكون اسلوباً جيداً يتفق مع النية الجيدة التي تكن في نفس صاحبها .

الرئيس : يا استاذ انت جاب على قدر السؤال .

السيد العظيم نائب معان : السؤال موجه لوزير الصحة ومن حقي ان اجاب .

الرئيس : انت تجاوب على نفس السؤال ؟

السيد العظيم نائب معان : اي نعم على نفس السؤال .

الرئيس : انت تجاوب على قدر السؤال اما الجواب فيكون اما اقتنعت فيه او لم تقتنع .

السيد العظيم نائب معان : دولة الرئيس هو الذي اجاب في الجلسة الماضية .

الرئيس : الجواب سمعته فهل اقتنعت ؟

السيد العظيم نائب معان : الحياة البرلمانية مظهر ونخب ومن حقي ان اجيب وان اناقش .

الرئيس : في حدود النظام الداخلي .

السيد العظيم نائب معان : في حدود النظام وفي حدود الحديث عن هذا الموضوع .

الرئيس : ارجوك ، انت وجهت سؤالاً واجابك وزير الصحة فهل اقتنعت بجوابه ام لا ؟

السيد العظيم نائب معان : معاليك بترت ما اريد ان اقول فلم يفهم مطلقاً ما اريد ان اقله سواء هنا او هناك ومن حقي ان اتكلم في هذا الموضوع المتعلق بهذا السؤال نفسه ولذلك الوقوف في طريقي بادرة تسجل على المجلس ، من حقي ان اجيب على نفس الموضوع السؤال الموجه لوزير الصحة . الكلام عند ما وجهته تصدى دولة الرئيس فأجاب ومن حقه كرئيس حكومة ان يجيب ، انا احب ان اقول الى جانب حسن النية المتوفرة ، نحن نحصر على حسن الاسلوب وعلى افتراض ان هذا المجلس ونيته وسلوكي ينبع من صميم هذا البلد حرصى بالرغم اذا اعتبر هذا المجلس مدرسة فاروع مظاهر المدرسة والتربية الحديثة تقول بالعلاقة الكريمة بين المعلم والطالب ومن هذه الزاوية ارجو ان يحصر دولة الرئيس على حسن الاسلوب حرصه على حسن النية وشكراً .

الرئيس : لا يسجل هذا الكلام .

رئيس الوزراء : اشكر حضرة النائب على ملاحظته التي هي في محلها .

السيد العظيم نائب معان : شكراً وارجو ان يسجل هذا الكلام ، لماذا لا يسجل ! فانا اقول ارجو تسجيله ودولة الرئيس ايدي في رأيي .

الرئيس : مسجل تكريم .

٥ - مقررات اللجنة القانونية

- ١ -

الرئيس : تلى مقررات اللجنة القانونية وارجو من المقرر ان يفضل الى المنصة .

رئيس اللجنة القانونية : سأتولى انا قراءتها .

الرئيس : تفضل .

رئيس اللجنة : اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٤/١/١٩٦٣ برئاسة رئيس اللجنة السيد نجيب ارشيدات وحضور السادة سليم البخت ، مختار الهلسا ، يوسف العظم عبد الحميد الشريده وادريس التل .

وبعد دراسة القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين التالية ، قررت الموافقة عليها كما وردت من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

١ - القانون المؤقت المعدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢ .

٢ - القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السينا لسنة ١٩٥١

٣ - مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٢ .

٤ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٦٣ .

٥ - القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢ .

٦ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢ قانون مؤقت معدل لقانون مجلس الاعمار .

٧ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ قانون معدل لقانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

- ١ -

الرئيس : اذن يتلى القانون المؤقت المعدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك رقم ٣٢ لسنة ٦٢ .

السيد البطاينة نائب اريد : لي ملاحظة على هذا القانون .

١ - انا اقول يجب ان لا يؤثر اعلان التسوية او عدم اعلانها على حق أي انسان .

٢ - العبرة في تسجيل الحق بالنسبة لقانون الانتقال او حسب الفريضة الشرعية هو الوفاة والضم فاذا توفي الشخص والارض ميرية ولم يضم جزء منها الى منطقة البلدية فتقسم باعتبارها ميرية واذا حصلت الوفاة والارض مضمومة الى منطقة البلدية فتقسم حسب الفريضة الشرعية وفي كلتا الحالتين تسجل ملكاً على اصحاب الاستحقاق دون التقييد بأي مدة او باعلان التسوية او عدمها .

رئيس اللجنة كققرر : القضية نشأت في القدس في اراضي هناك لغاية الآن لم تسجل بعد ، جاءت التسوية واعلنت في هذه المناطق ، وجدوا صعوبات في تقسيم الاراضي ، هذه فقط فيما يتعلق بمنطقة القدس بشكل خاص ، هذه معالجة لحالة نشأت في منطقة القدس ولا تؤثر على قانون التسوية ولا على الفريضة الشرعية ولا على قانون الانتقال في المستقبل ، في المستقبل لا تؤثر ، القانون الاصلي يقول كل الاراضي التي دخلت ضمن مناطق البلدية تعتبر اراضي ملك وتقسّم حسب الفريضة الشرعية ، الاراضي التي خارج مناطق البلدية اراضي ميرية ولا تحول الا بارادة سنية وهذه ينطبق عليها قانون انتقال الاراضي فاقترح الزميل واراد لو كان يتعلق بكل المملكة لكن هذا يتعلق بحالة واحدة سائلو الآن الموارد الاصيلة والموارد بعد تعديلها كما وردت من الحكومة .

هكذا حتم الاصل

الرئيس : يتلى القانون كما ورد من الحكومة
وكما وافقت عليه اللجنة للموافقة عليه .
« فغلاء المقرر ووافق المجلس عليه وهذا نصه
بالشكل الذي سيرفع فيه الى مجلس الاعيان » .
الاسباب الموجبة للقانون الموقت المعدل
لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك
رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢
بما ان اعمال التسوية - التي انتهت في الاراضي
الزراعية في الضفة الشرقية باستثناء احواض البلد -
قد بوشر بها في الضفة الغربية وفي الاراضي التي لم
تتناولها اعمال التسوية في زمن حكومة الانتداب فان
تلك الاعمال قد واجهت صعوبات جمة غير متوقعة
خاصة فيها له علاقة بقانون تحويل الاراضي من نوع
الميري الى ملك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ ومحاولة البعض
استغلال القانون المذكور بوضعه الحالي لفائده وعلى
حساب الحاق الضرر بالآخرين .
اما منشأ هذه الصعوبات فيستند الى اعدار
شرعية حالت دون الاستفادة من المدة الممنوحة في
القانون الاصلي واحداث ثغرة في القانون ولج اليها
من لا حق لهم في الولوج للاستفادة منها على حساب
اصحاب الحقوق المكتسبة .
اما هذه الاعذار الشرعية التي حالت دون
اصحاب الحقوق من اتمام معاملات الانتقال خلال
مدة السنة الممنوحة في القانون فتتلخص فيما يلي :
١ - ان معظم الاراضي التي لم تتم تسويتها
تعد انتقاله بسبب عدم تسجيله اذ لا يصح اجراء
الانتقال الا على مال مسجل
٢ - بسبب الخلافات على الملكية او على

150

الأراضي من ميري الى ملك خلال المسدة الممنوحة فيه والتي ابتدأت من ١٩٥٣/٣/١٦ وانتهت بنهاية ١٩٥٤/٣/١٥ اي خلال المدة التي اعلن عنها مباشرة اعمال التسوية في اراضي القدس ولم يباشر بها فعلياً حتى عام ١٩٥٧ حيث اعلن التسوية وجدد عام ١٩٥٩. للأسباب الانفة الذكر جرى وضع قانون معدل للقانون الاصيل بموجب البنود من أ- ب المشار اليها وفيها ما يحفظ ويصون الحقوق المكتسبة ويزيل الصعوبات من طريق اعمال التسوية.

القانون الموقت المعدل

لقانون تحويل الأراضي من نوع الميري الى ملك رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (القانون المعدل لقانون تحويل الأراضي من نوع الميري الى ملك لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (١) وضافة الفقرة التالية اليها :-

٢ - أ - بالرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة لا تطبق احكام الفريضة الشرعية على اصحاب حق الانتقال والتصرف في الأراضي الاميرية التي لم تتم تسويتها المسجلة منها وغير المسجلة اذا حصلت الوفاة قبل العمل بالقانون الاصيل بل توزع حسب المسألة القانونية وتسجل باسماء اصحاب الحق فيها باعتبارها ملكاً. ويستثنى من ذلك اية ارض اميرية لم تتم تسويتها وتم تسجيلها بحسب الفريضة الشرعية باسماء اصحاب حق الانتقال بعد العمل بالقانون المذكور. ب - كل ارض اميرية سواء كانت مسجلة ام غير مسجلة ولم تتم تسويتها تنتقل الى السوثة او

المتصرفين بها على اساس التقسيم الشرعي اذا حصلت الوفاة بعد العمل بالقانون المذكور.

- ٢ -

الرئيس : ينال القانون الموقت رقم ٤١ لسنة ٦٢ القانون المعدل لقانون مراقبة اشربة السينا لسنة ١٩٥١ للموافقة عليه.

« فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه وهذا نصه كما ورد من الحكومة وكما سيرفع الى مجلس الاعيان »

الاسباب الموجبة

لما كان امر مراقبة الاشربة السيناية يجري بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥١ الذي ينص على تأليف مجلس المراقبة من رئيس واعضاء يعينهم معالي وزير الداخلية وحيث ان عملية المراقبة تدخل في صميم الواجبات الموكولة لمديرية التوجيه والانباء. فقد وجد من المصلحة العامة وضع هذا التعديل بحيث يصبح تأليف مجلس المراقبة وعملية المراقبة ذاتها من اختصاص مديرية التوجيه والانباء.

قانون موقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٢

قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السينا لسنة ١٩٥١

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون مراقبة اشربة السينا المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تحذف عبارة (وزير الداخلية) ايضاً وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (رئيس الوزراء - المدير العام للتوجيه والانباء).

- ٣ -

المقرر : انال الآن المادة التي طلب تعديلها والمادة الاصلية.

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	انظر القرار رقم (٦) البند ٣
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة عبارة (ومؤسسة الاراض الزراعي) بعد عبارة (للتصرف الزراعي) الواردة في الفقرة (ب) منها.
المادة المعمول بها الآن	المادة (٤) ب - موقوفه التصرف الزراعي الاردنيون المصنون.

هكذا من الاصل

الرئيس : هل هناك من له ملاحظة ورغبة في الكلام ؟

(فلم يبد احد اية رغبة في ذلك)

الرئيس : اذن يتلى مشروع قانون التقاعد المدني المعدل لسنة ١٩٦٢ كما وافقت عليه اللجنة وكما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه وهذا نصه كما سيرفع الى مجلس الاعيان)

الاسباب الموجبة

لقد جاءت الاشارة في المادة (٤) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) موظفي المصرف الزراعي ولحاول مؤسسة الاقراض الزراعي محل ذلك المصرف وصيانة الحقوق التقاعدية لموظفي المؤسسة ، وجد من الضروري وضع هذا التعديل لتحقيق تلك الغاية .

مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني رقم () لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة عبارة (ومؤسسة الاقراض الزراعي) بعد عبارة (المصرف الزراعي) الواردة في الفقرة (ب) منها .

- ٤ -

المقرر : اتلو على حضراتكم مقسمة للمواد الاصلية والمواد المعدلة .

ملحوظات حول مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣

انظر القرار رقم (٦) البند (٤)	اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب
تعمل الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية اليها : والا اذا كان المطلوب تسجيله وفقاً لقراره فستوفي عنه ربحاً عاماً مبنياً في الجداول الملحقات الى اتفاق .	يعدل البند (٥) من الجداول بالتكامل التالي : انشاء الوقف - ١٪ من القيمة المقدرة للوقف اللزوي بشرط أن لا تقل عن دينارين ولا تزيد عن خمسين ديناراً .
نص الفقرة (١) من المادة (٣) ١ - تسوفي دوائر تسجيل الاراضي الرسوم المبينة في الجدول الملحقات بهذا القانون عن معاملات تسجيل الاراضي التي تجزئها المواتر المذكورة ونسب هذه الرسوم بالنسبة الى قيمة السال غير المقبول .	نص البند (٥) انشاء الوقف ٥٪ من القيمة المقدرة للمال الوقوف (خمسة دنانير) .

هكذا منه الاصل

الرئيس : هل هناك من له اية ملاحظة ؟

(لم يبد احد اي شيء)

الرئيس : اذن يتلى مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣ كما وافقت عليه اللجنة وكما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه وهذا نصه كما سيرفع الى مجلس الاعيان) .

الاسباب الموجبة

لقد تبين ان في المملكة اوقافا قديمة كثيرة مسجلة لدى المحاكم الشرعية ولكنها لم تسجل في دائرة الاراضي بسبب ضخامة الرسوم التي يفرضها قانون تسجيل الاراضي وبالنسبة للمنازعات التي تحصل بين المستحقين لتلك الاوقاف ، بسبب عدم التسجيل في دوائر التسجيل ، لذلك وجد من المناسب اجراء تعديل قانون تسجيل الاراضي بشكل يصبح معه رسم تسجيل الوقف الذي قليلا تلافيا للصعوبات التي تحدث خصوصا وان اغلب هذه الاوقاف ان لم تكن كلها تعود بالخير على الكثيرين من الناس .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣ .

القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ الذي يسمى فيما بعد بالقانون الاصل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون الاصل باضافة الجملة التالية اليها :

« الا اذا كان المطلوب تسجيله وقفا ذريا

فتستوفي عنه رسما خاصا مبينا في الجدول الملحق المشار اليه آنفا » .

تعديل جدول الرسوم

الملحق بقانون تسجيل الاراضي

يعدل البند ٢٥ من الجدول بالشكل التالي :

الرقم	نوع المعاملة	الرسوم
٢٥	انشاء الوقف	١٪ من القيمة المقدرة للوقف الذي بشرط ان لا تقل عن دينارين ولا تزيد عن عشرين دينارا .

- ٥ -

الرئيس : يتلى القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ٦٢ ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢ كما وافقت عليه اللجنة وكما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

وليس اللجنة كقانون : اعتقد ان الاخوان موافقين على هذا القانون لانه يتعلق بالمغتربين .

السيد جرار نائب جنين : حصر هذا القانون باميركا واوروبا فاعتقد ان هذا غير كاف فاقترح شطب عبارة « الاميركتين واوروبا » وتصبح بدلا منها عبارة « حيثما كانوا » .

رئيس اللجنة كقانون : اقترحك هذا وجيه ولكن المقصود بالقانون الاشخاص الموجودين في الاميركتين واوروبا فقط .

وزير الداخلية : بموجب قانون الجنسية يعتبر اردنيا كل فلسطيني مقيم ، عندنا بعض الاخوان عندهم جنسية اميركية ، زوجته هنا وتأخذ منها رسوم اقامة فالمعالجة هنا لوضعهم بالذات حتى يتمكنوا ان يرجعوا لزوجاتهم ووزجاتهم واولادهم لا تأخذ منهم رسم اقامة ، وضعنا هذا القانون حتى

والاميركتين لعدم وجودهم في الوقت الحاضر ما الذي يمنع عدم وجودهم في المستقبل ، اكثرهم ناس متجنسين بجنسيات اخرى .

الرئيس : نضعها في المستقبل ، موافقون .

السيد حداد نائب اردن : المهاجرون اينما ذهبوا لاوروبا او اميركا انما هو طلبا للرزق معنى ذلك ان معظم المهاجرين عن هذا البلد الى تلك الديار فعلا طلبا للرزق ومعنى ذلك ان النوعية كثيرة من المغتربين الموجودين في اميركا واوروبا فانا قد اقتنعت .

السيد العظم نائب معان : اقترح السيد جرار وجيه نضعه بالتصويت

الرئيس : اضع القانون كما ورد من الحكومة وكما وافقت عليه اللجنة بالتصويت فهل يوافق المجلس عليه ؟

« وهنا وافق عليه المجلس باغلبية ٣٥ من اصل ٥٥ عضوا »

رئيس الوزراء : حتى اطمن الاخوان الذين عندهم شكوك حول النص كما ورد من الحكومة ، الواقع ان قانون الجنسية عندنا يعطي الحكومة الصلاحية لاعطاء الجنسية لكل عربي يطلبها ، فيه تسهيلات غير متيسرة في اي قانون جنسية ، هذا الترتيب بشكل خاص يتعلق بالناس الذين عندهم جنسيات اجنبية لا يحبون التنازل عنها ويدفعون الوقت هم اردنيون يريد ان تعاملهم معاملة خاصة ، فالواقع اينما وجدوا هذا شيء مطبق بالفعل لكن هذا القانون يشمل الجهة من المواطنين الذين يحبون الاحتفاظ بجنسيتهم .

الرئيس : اذن يتلى القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢

تعطيم جوازات سفر ، جواز السفر هذا لا يكسبهم الجنسية ، لا يكسبهم الجنسية لانهم هم لا يودون التنازل عن الجنسية الاميركية ، لا يرغبون في التنازل عنها ، اي واحد منهم يرغب التنازل نسمح له بالتجنس بموجب قانون الجنسية .

رئيس اللجنة كقانون : يجب ان يعدل قانون الجنسية اولا .

وزير الداخلية : في الاماكن الاخرى لهم الحق ان يتجنسوا ونعفيهم من شرط الاقامة ونعفيهم من كل شيء ، اي انسان يتقدم نحن نعطي الجنسية ولذلك هذا القانون ما هو الا وثيقة سفر .

السيد الفارس نائب نابلس : هناك اناس في السعودية .

وزير الداخلية : الذين يحملون جنسية عربية نحن نعطيهم الجنسية اذا رغبوا وتساهل معهم .

السيد حداد نائب اردن : اعطي للموجودين في الاميركتين واوروبا ، الموجود في آسيا الا يعتبر مقربا .

وزير الداخلية : لا يوجد في اسيا اشخاص ؟

السيد الحاج حسن نائب جنين : ماذا يغير لو اعطينا للمغتربين كلهم بشكل مطلق ماذا لو وضعت عبارة « حيثما كانوا » .

الرئيس : بالنسبة لمشروعات معالي وزير الداخلية ، للمغتربين في البلاد العربية لهم وضع خاص اي واحد منهم يطلب تعطي الجنسية له ويعطى له جواز السفر .

السيد الفارس نائب نابلس : اذن نتركها كما هي الدكتور ابو غزاله نائب نابلس : تفضل معالي وزير الداخلية وبين سبب شمل العرب الموجودين في اوروبا

هكذا منه الاصل

كما وافقت عليه اللجنة وكما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر ووافق عليه المجلس وهذا نصه كما سيرفع الى مجلس الاعيان » .

الاسباب الموجبة

بالنظر الى ان الاف من المغتربين الاردنيين الاصل يقيمون في الامريكيتين واوروبا .

ولما كانت المصلحة العامة تقتضي تشجيع وتسهيل انصالحهم بوطنهم الاصلي وذويهم فيه .

فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون المؤقت لتحقيق هذه الغاية .

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢

ذيل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٤٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (ذيل لقانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يضاف ما يلي الى قانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ .

أ - يجوز لوزير الداخلية او لمن يفوضه ان يمنح جوازات سفر يعمل بها لمدة خمس سنوات للأشخاص المغتربين وزوجاتهم واولادهم المقيمين في الامريكيتين واوروبا .

ب - تطبق على جوازات السفر المشار اليها في الفقرة (أ) احكام المادتين الثالثة والرابعة من نظام جوازات السفر رقم (١) لسنة ١٩٤٠ .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٦ -

المقرر : اتوا على حضراتكم مقارعة للمواد الاصلية والمواد المراد تعديلها .

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ العمل لقانون مجلس الاعمار

المقرر :

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر القرار رقم (٦) البند (٦)	تعمل المادة (٢) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٧ بجلف ما جاء فيها بعد جازة (امين عام) والاعضاة عنه بما يلي : - وكل وزارة الاقتصاد الوطني وكل وزارة المالية وكل وزارة الاشغال العامة وكل وزارة الزراعة وحافظ البنك المركزي رئيس مؤسسة الاوقاف الزراعي ثلاثة اعضاء من غير موظفي الدولة يعينهم مجلس الوزراء وفقاً للمادة الخامسة من هذا القانون .	نص المادة (٢) من القانون الاصلي ٢ - يؤسس مجلس يسمى (مجلس الاعمار) يرتبط برئاسة الوزراء ويؤلف هذا المجلس من رئيس الوزراء رئيساً ومن اعضاء يتم تعيينهم على الوجه التالي : رئيس مجلس الاعمار نائب رئيس مجلس الاعمار امين عام محل من وزارة الاقتصاد محل من وزارة المالية محل من وزارة الاشغال العامة محل من وزارة الزراعة خمسة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء وفقاً للمادة الخامسة من هذا القانون .
	تعمل المادة (٤) من القانون الاصلي بجلف ما جاء فيها والاعضاة عنه بما يلي : ٣ - باستثناء ما جاء في اية قوانين اخرى سارية المفعول وحيث ما امكن لا يكلف اعضاء المجلس من وكلاء الوزراء بتفعيل الحكومة في عضوية اية شركة ومؤسسة عامة او خاصة اخرى .	نص المادة (٤) من القانون الاصلي يعين مجلس وزراء الاقتصاد والمالية والاشغال العامة والزراعة بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير المختص على ان لا تقل حصة هذا المجلس من الثانية وعشرون مجلس الوزراء بينهم اذا رأى ضرورة لذلك .

هكذا منه الاصل

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة ١١١ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ١١١ المعدل
	تعمل المادة (٥) من القانون الاصيل بجلف ما جاء فيها والاستمارة عنه بما يلي : يعين الاعضاء من غير المواطنين بآراء ملكية بنسبة على قرار من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات ويشترط ان يكونوا من ذوي الكفاءة والخبرة وان لا يكونوا من اعضاء مجلس الامة.	نص المادة (٥) من القانون الاصيل يعين الاعضاء من غير المواطنين لثلاث سنوات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزراء الخصة ويشترط ان لا يكونوا من اعضاء مجلس الامة وان يكونوا من رجال الاحوال ذوي الكفاءة او الخبرة وان ينتخب عضو واحد من كل ميدان من ميادين المانجم والصناعة والتجارة والبنوك والاراضة. وفي حالة شغور مركز اي منهم فلمجلس الوزراء يباين على تنسيب الوزراء الخصة من هذا المركز
انظر القرار رقم (٦) البند (٦)	تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي : ١ - بجلف ما جاء فيها بعد كلمة (اختاره) والاستمارة عنه بجلف (بطريقة او اكثر من الطرق التالية) . ب- باضافة البند (ج) التالي بعد البند (ب) منها : ج - ان يقوم بتشغيلها بواسطة اجهزة يتفقها فلدا العرفس وتعمل تحت اشرافه . وفي هذه الحالة يستبد المجلس الاسس التي تعمل بموجبها هذه الاجهزة كل بحسب طبيعتها بما في ذلك مدى وطريقة اشراف المجلس عليها . ج - باعادة ترتيب البند (ج) منها الى بند (د) وحذف عبارة (وفي كلتا الحالتين السابق ذكرهما منه والاستمارة عنها بجلفه) (وفي كل الحالات السابق ذكرهما) .	نص المادة (١٢) من القانون الاصيل بعد اقرار الوزارة العامة للامثلة على البر تاجع السوي للمشاريع الاقتصادية يقول المجلس في احوال تشغيل المشاريع للقررة حسب اختياره باحدى الطريقتين التاليتين : ١ - بان يعهد الى الوزارة الخصة بالقيام بالمشاريع للقررة اذا كانت ضمن اختصاصها وعليها في هذه الحالة ان تتخذ بالاشروط التي يفهمها المجلس للتشغيل وان تقدم اليه التقارير للوزارة من سير تشغيل المشاريع الوكولة اليها وعلى المجلس في جميع الحالات ان يراقب التشغيل وان يقدم التقارير اللازمة الى مجلس الوزراء.

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل
انظر القرار رقم (٦) البند (٦)		نص المادة (١٢) من القانون الاصيل ب- ان يقوم بتشغيل المشروع بنفسه او ان يعهد بتشغيله الى مهندسين اكفاء على اساس المنافسة وذلك في الحالات التي يكون فيها المشروع ذا صفة عامة او مشتركة ما لا يدخل ضمن اختصاص وزارة معينة . ج - وفي كلتا الحالتين السابق ذكرهما يصاحف المجلس على التفصيل والتخطيط والاراضات الخاصة بالمشاريع المقرر تنفيذها . اما في حالة تنفيذ المشاريع للقررة بواسطة شركات تباين فيها الحكومة وتنفرد في ادارتها فيقدم المجلس توصياته بشأن التصميم والتنفيذ الى مجلس الوزراء لاقراءها .

هكذا منه الاصل

الرئيس : هل هناك من له اية ملاحظة ؟

(لم يبد احد رغبة في الكلام)

الرئيس : اذن يتلى القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار للموافقة عليه .

فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع بها لمجلس الاعيان* .

الاسباب الموجبه

لقانون مؤقت معدل لقانون مجلس الاعمار

١ - ان القانون الحالي لم يحدد الاعضاء الحكوميين بل اكتفى بان يجعلهم ممثلين لوزاراتهم شريطة ان لا تقل درجة الواحد منهم عن الثانية . ومن البديهي ان عضوية المجلس يجب ان تكون محصورة في اعلى جهة تنفيذية في الوزارة لما لعمال المجلس من ارتباط وثيق بالوزارة والمكس بالمكس يضاف الى ذلك ضرورة كون العضو يتمتع بصلاحيات واسعة ضمن وزارته حتى يستطيع ان ينقل للمجلس وجهة نظر وزارته على اقرب ما يمكن من الدقة والوضوح ولذا فقد رؤي ان تكون عضوية المجلس بالنسبة لممثل الحكومة محصورة في وكلاء الوزارات . وقد كان من الاسباب الداعية لحصر العضوية في وكلاء الوزارات المشار اليها ضرورة استمرار العضو نفسه في عضويته للمجلس وعدم تبديله دون مبرر فقد جاء وقت كان الوزراء يحضرون اجتماعات المجلس بصفتهم ممثلين لوزاراتهم ولكنهم بدلا من ان يستمروا في ذلك لانجاز كافة الاعمال كانوا يرسلون في جلسات لاحقة ممثلين آخرين مما يتجمل عنه ارتباك في اعمال المجلس نظرا لعدم الاستمرار والاستقرار في العضوية

* هنا اسأذن دولة رئيس الوزراء بالاصراف والصرف دولته .

يضاف الى ذلك ان الغاية من القانون كانت جعل المجلس هيئة مستقلة تعني بالدرجة الاولى في الامور الاقتصادية والاجتماعية مبتعدة ما امكن عن الاعتبارات السياسية التي يجب ان تكون بطبيعتها من اختصاص الوزراء ومجلس الوزراء لا من اختصاص مجلس الاعمار .

٢ - وكذلك اضيف محافظ البنك المركزي ومدير عمام مؤسسة الاقراض الزراعي الى اعضاء المجلس الحكوميين وجعل الاعضاء غير الحكوميين ثلاثة بدلا من خمسة وذلك نظرا لما سيكون لماتين المؤسستين من ارتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية وغير ذلك من اوجه النشاط الاقتصادي والمالي والموكل امر معالجتها لمجلس الاعمار .

٣ - ان القانون الحالي ايضا حدد بالضبط الحقوق التي يجب ان تكون ممثلة بالنسبة للاعضاء غير الحكوميين فاشتدعت ان يكون احدهم مختصا في التجارة والثاني في المناجم والثالث في الصناعة والرابع في البنوك والخامس في الزراعة وقد رؤي من المصلحة عدم حصر التعيين في هذه المهن وانما ترك الخيار لمجلس الوزراء ليختار من يكون بحسب اقتناعه اكثر فائدة وقدرة على الانتاج بغض النظر عن المهن التي يتمتعون بها .

٤ - جعل ارتباط المؤسسات ذات الاستقلال الذاتي مبنيا على اساس مسبق متفق عليها يتبين فيها مدى ارتباط هذه المؤسسات بالمجلس ومدى اشراف المجلس على اعمالها . وقد قصد من وراء هذا التعديل تحديد الاعمال والمسؤوليات الموكولة الى هذه المؤسسات وتلك الموكولة الى المجلس بشكل لا يؤدي الى ارتباك العمل وتقرير معرفة كل فريق لمسؤولياته وصلاحياته .

قانون مؤقت معدل لقانون مجلس الاعمار

رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وكافة التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٧ بحذف ما جاء فيها بعد عبارة (امين عام) والاستعاضة عنه بما يلي :-
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
وكيل وزارة المالية
وكيل وزارة الاشغال العامة
وكيل وزارة الاقراض الزراعي
رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي
ثلاثة اعضاء من غير موظفي الدولة يعينهم مجلس الوزراء وفقا للمادة الخامسة من هذا القانون .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل بحذف ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٣ - باستثناء ما جاء في اية قوانين اخرى سارية المفعول وحيث ما امكن لا يكلف اعضاء المجلس من وكلاء الوزارات بتمثيل الحكومة في عضوية اية شركة ومؤسسة عامة او خاصة اخرى .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بحذف ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-
يعين الاعضاء من غير الموظفين بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء لمصلحة خمس سنوات ويشترط ان يكونوا من ذوي الكفاءة والخبرة وان لا يكونوا من اعضاء مجلس الامة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي :-
أ - بحذف ما جاء فيها بعد كلمة (اختيار) والاستعاضة عنه بعبارة (بطريقة او اكثر من الطرق التالية) :

ب - باضافة البند (ج) التالي بعد البند (ب) منها :-
ج - ان يقوم بتنفيذها بواسطة اجهزة ينشؤها لهذا الغرض وتعمل تحت اشرافه . وفي هذه الحالة يحدد المجلس الاسس التي تعمل بموجبها هذه الاجهزة كل بحسب طبيعتها بما في ذلك مدى وطريقة اشراف المجلس عليها .
ج - باعادة ترقيم البند (ج) منها الى بند (د) وحذف عبارة (وفي كلتا الحالتين السابق ذكرهما) منه والاستعاضة عنها بعبارة (وفي كل الحالات السابق ذكرها) .

- ٧ -

المقرر : سأتلو على حضراتكم مقارنة للمواد الاصلية والمواد المراد تعديلها .

هكذا منه الاصل

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون البلديات

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر القرار رقم (٦١) البند (٧)	تعديل الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون الأصلي على النحو التالي : ١ - مدة دورة المجلس أربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة (٣٢) من هذا القانون، ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته وتعيين لجنة تقوم مقام المجلس المنحل لمدة لا تزيد على ستة أشهر في خلال انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ولا يكون قرار الحل خاصاً لأي طريق من طرق الطعن.	المادة (٨) ١ - مدة دورة المجلس أربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة (٣٢) من هذا القانون، ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية، ويشترط أن يتضمن قرار حل المجلس تعيين موعد انتخاب المجلس الذي يليه. ولا يكون قرار الحل خاصاً لأي طريق من طرق الطعن.

الرئيس : والآن نبل القانون مادة مادة .
السيد حداد نائب اريد : لي اعتراض على هذا القانون .
رئيس اللجنة كققرر : ساقراً القانون كما ورد من الحكومة .

الاسباب الموجبة

اجازت الفقرة (١) من المادة (٨) من قانون البلديات المعمول به رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية حل المجالس البلدية القائمة وتعيين موعد لانتخاب مجالس جديدة ، وقد وجد من المصلحة العامة اضافة نص اليها يمنح السلطات المختصة حق تعيين لجنة لتقوم بواجبات المجالس البلدية المنحلة ريثما يتم انتخاب المجالس الجديدة .

قانون موقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢

قانون معدل لقانون البلديات

رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم (القانون المؤقت المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي ومساطراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل الفقرة (١) من المادة الثامنة من القانون الأصلي على النحو التالي :

١ - مدة دورة المجلس أربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة (٣٢) من هذا القانون ، ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته وتعيين لجنة تقوم مقام المجلس المنحل لمدة لا

تزيد على ستة أشهر في خلال انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ولا يكون قرار الحل خاصاً لأي طريق من طرق الطعن .

السيد حداد نائب اريد : هنالك في فكرة لتعديل قانون الانتخاب لذلك هذه المادة تبقى لحين تعديل قانون الانتخاب .

رئيس اللجنة كققرر : ليس هذا قانون الانتخاب الرئيس : من يود الكلام في قانون البلديات ارجو ان يسجل اسمه .
« وهنا ابدي السادة التالية اسماءهم رغبتهم في الكلام .

- ١ - الدكتور حاتم ابو غزالة
- ٢ - منصور السعد البطاينة
- ٣ - عبد الرحيم جرار
- ٤ - الدكتور عواد محمود عواد
- ٥ - شكيب الجبوري
- ٦ - الدكتور احمد خريس
- ٧ - محمد كامل الحاج حسن
- ٨ - ابراهيم كريشان »

الرئيس : نبأ بالدكتور حاتم ابو غزالة
الدكتور ابو غزالة نائب الرئيس : معالي الرئيس لا كان نظام الانتخابات للمجالس البلدية يعتبر وسيلة لابسداء الشعب برأيه في من يمثلونه في ادارته المحلية ، ولما كان جعل وتحديد مدة اللجنة المؤقتة لمدة لا تقل عن ستة أشهر مدة اطول من اللازم لاجراء انتخابات ترفع للمجلس البلدي اللجنة المسؤولة عن ادارته ، لذا ارجو ان تحدد المدة بالآزاد عن ثلاثة أشهر فقط .
الرئيس : الكلمة الآن للسيد منصور السعد البطاينة .

هكذا منه الأصل

السيد البطاينة نائب اربد : عبارة (ولا يكون قرار الطعن خاضعاً لأي طريق من طرق الطعن) اقترح اضافة ان يكون قرار المجلس خاضعاً للطعن امام محكمة العدل حتى اذا كان تعسف او ظلم يظهر.

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم جرار السيد جرار نائب جنين : انني على كلام الزميل

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور عواد محمود عواد

الدكتور عواد نائب طولكرم : يقول القانون انه يجوز لمجلس الوزراء حل المجلس البلدي قبل انتهاء مدته القانونية بتسبب من وزير الداخلية ، انني اعترض على هذا فيجب ان يحدد متى يسمح لوزير الداخلية ان ينسب بحل المجلس لانه وللأسف يكون هناك بعض وزراء الداخلية لا يروق لهم رئيس مجلس او مجلس معين ولهذا يتقدمون بتسبب الى مجلس الوزراء بحله ولهذا اطلب تعديل هذه المادة

الرئيس : ما هو التعديل ؟

الدكتور عواد نائب طولكرم : على اساس ان وزير الداخلية اذا نسب لمجلس الوزراء حل المجلس قبل المدة القانونية — طبعاً مجلس الوزراء سيأخذ برأي وزير الداخلية — ولا يجوز لوزير الداخلية تسبب حل المجلس قبل المدة القانونية الا اذا كان هناك سبب قانوني وجوهري يبرر حل المجلس البلدي .

رئيس اللجنة كقرو : يعني مع بيان الاسباب للدكتور عواد نائب طولكرم : مع بيان الاسباب ، نعم .

الرئيس : الكلمة الآن للسيد شبيب الجبوري السيد الجبوري نائب طولكرم : اكرر ما قاله زميلي الدكتور عواد ، فلا يجوز ابداً ان تعطى لمجلس الوزراء صلاحية حل المجلس البلدي لأن هذا مبدأ

خطير جداً وقد يساهم استعمال هذه السلطة ولذلك ارى ان يكون حل هذا المجلس خاضعاً لتسبب معالي وزير الداخلية موضحاً الاسباب المبررة لهذا الحل وان يكون قرار مجلس الوزراء بحل المجلس البلدي خاضعاً للطعن امام محكمة العدل العليا وان تجري الانتخابات بعد حل المجلس في مدة اقصاها ثلاثة اشهر .

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور احمد خريس الدكتور خريس نائب اربد : اعتقد ان اعطاء مدة ستة مجلس معين مدة طويلة اقترح ان تكون مدة اقصاها ستة اشهر ، ثانياً ، يجب كما ذكر الزملاء ان يكون مجال الطعن امام محكمة عليا واد في القانون . الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد كامل الحاج حسن .

السيد الحساح حسن نائب جنين : ارى ان التعديل الوارد لم يتعرض الى تعيين رئيس المجلس الذي ينتخب انتخاباً مع غيره من المجلس البلدي وبما ان تعيين الرئيس في المجلس المنتخب يسبب رشوة وتزويراً اقترح ان يجري تعيين رئيس المجلس من خارج المجلس ، أنا اقترح ان يعين الرئيس تعييناً وليس من باقي اعضاء المجلس .

(اصوات : لا لا)

هذه وجهة نظر ، الرئاسة يسبح وشراء او مساومة على امور شخصية فانا اقترح رئيس بعيد عن المجلس .

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ابراهيم كريشان السيد كريشان نائب معان : ارى ان يكون من بين الاعضاء من يأخذ اصواتاً اكثر الا في حالة عدم توفر الكفاءة في شخصه .

السيد حنّاد نائب اربد : اقترح ان تكون مدة ستة وما عتبه في حديثي الاول يتعلق بالبلديات

واقترح ايضاً ان يكون الرئيس منتخباً من بين الاعضاء هم انفسهم .

السيد البيخيت نائب عمان : قانون البلديات مر بمراحله الدستورية منذ سنة ١٩٥٥ وذلك القانون عالج جميع التواحي التي اشار اليها بعض الزملاء المحترمين .

انما الموضوع الآن يتعلق بتعديل مادة واحدة وردت في قانون البلديات وهي المادة الثامنة ، المادة الثامنة اعطت بموجب القانون الاصلي لمجلس الوزراء حق حل المجالس البلدية بدون بيان الاسباب كما اشار حضرات النواب المحترمين .

المادة الثامنة الاصلية لم تعط للمتضرر الرجوع الى اية محكمة وهذا ما ورد في آخر فقرة من المادة الثامنة من القانون الاصلي (ولا يكون قرار الحل خاضعاً لأي طريق من طرق الطعن) انما الاسباب الموجبة للتعديل هي ان يعطى لمجلس الوزراء فيما اذا اقدم على حل مجلس بلدي في اي جهة من الجهات ان يعين لجنة تقوم بمقام المجلس البلدي حتى تبين مقسها لو ان تقوم آنذاك لتبينة جداول الانتخابات واجراء الانتخابات وعين القانون المعدل مدة سنة على الاكثر يجوز للسلطة التنفيذية في مثل هذه الحالة ان تحدد المدة بثلاثة اشهر او ستة اشهر او ثمانية او تسعة او سنة فلا اعتقد في مثل هذا التعديل هناك تغيير جلي في اساس قانون البلديات الاصلي ولا في مثل هذه الحالة ضير على المصلحة العامة طالما ومجلس الوزراء يقدر مثل هذه الناحية فيما يتعلق ببعض البلديات في القرى او المدن . لذلك وانا كعضو في اللجنة القانونية وقد درستنا هذا الموضوع دراسة وافية وبعد هذه الدراسة اقربنا التعديل كما ورد من الحكومة واعتقد ان هذا وارد ولا ضير منه اطلاقاً على المصلحة العامة .

رئيس اللجنة كقرو : اللجنة القانونية عندما درست هذا القانون انا كنت اول المعترضين على وجود عبارة (ولا يكون قرار الحل خاضعاً لأي طريق من طرق الطعن) وكان رأيي بعد المناكرة مع النواب المحترمين ان نحذفها ونجعل للشخص الذي عزل او للمجلس المنحل ان يطعن في ذلك القرار امام محكمة العدل العليا ولكن عندما رجعنا الى القانون الاصلي وجدنا هذا الحق معطى للحكومة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ٥٥ فاصبح للحكومة بذلك حق مكسب لا يجوز التعرض اليه على هذا الاساس اللجنة القانونية بعد الدراسة اقرت وجود هذا الشيء اما بالنسبة لاقتراح الدكتور عواد اعتقد انه اقترح مناسب وانا موافق على اضافة عبارة (بشرط ان يبين الاسباب) .

وزير الداخلية : معالي الرئيس ، حضرات النواب الغاية من وضع هذا التعديل وجدلت الحكومة هنالك فجوة في القانون ، في القانون لم يعط الحكومة حق الحل واكتفى بذلك بينا ترك من يتولى شؤون البلدية في الفترة التي تلي الحل حتى انتخاب المجلس الجديد ، اصبحت الامور مائعة ...

رئيس اللجنة كقرو : مع احترامي لرأي معالي الوزير هنالك نص في القانون يجيز مجلس الوزراء تعيين لجان بلدية .

وزير الداخلية : تعيين لجان ولكن ما حكمي . رئيس اللجنة كقرو : مش شرط ان تكون في نفس المادة ، في مادة اخرى والقانون يؤخذ بمجموعه .

وزير الداخلية : نحن نتحدث عن الفقرة الثالثة وليس الفقرة هذه .

رئيس اللجنة كقرو : ما في مانع المادة تؤخذ بمجموعها ولا تؤخذ فقرة فقرة .

هكذا منه الاصلي

وزير الداخلية: نحن حتى نوضح ونؤكد الحق هذا بأن يتولى... الذي تفضلت به عن مسألتين، يقول إذا استقالوا وفقد النصاب ولكن لم يقل الحالة التي يحل بها مجلس الوزراء. للتأكيد والتوضيح ولتلافي هذه الفجوة وضعنا هذا النص.

ومدة سنة ليست كثيرة أبداً حتى تتمكن اللجنة الموجودة من اتمام مشاريعها وتحضير الجداول واجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

وفياً يتعلق بالتنسيق ما اقدمت الحكومة على حل مجلس بلدي الآ بعد ان وجدت ان بعض المجالس تعذر تجانس اعضاء المجلس البلدي في بعض المجالس البلدية ثلاثة اشهر لم يتمكنوا من ان يجتمعوا في جلسة. رئيس اللجنة كققرر: في اشياء غير التعذر، في هنالك اسباب تتعلق بالنزاهة والاستقامة، بصراحة السيد المهابطة نائب الكرك: اقترح الموافقة على القانون كما ورد.

الرئيس: نطرح مشروع اللجنة القانونية بالرأي: السيد البخيت نائب عمان: معالي الرئيس، الواقع ان اللجنة القانونية بمجموع اعضائها اقرت التعديل كما ورد انما هنالك اقتراحات من بعض النواب الكرام بتعديل بعض المواد او ادخال مادة او اكثر الى القانون المعدل، الواقع في مثل هذه الحالة وكما نصت المادة ٤٤- من النظام الداخلي والتي تقول: المادة ٤٤:

بعد ان يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء على الوجه المبين في المادة ٣٥- يعين المجلس يوماً للمذاكرة في مواده، وفي اليوم المعين للمذكورة تجري المذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها مع أي تعديل مقترح ادخاله عليها سواء قبل او اثناء المناقشة ويجب ان يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح

على قبسول او رفض كل مادة من المواد المذكورة والتعديل المقترح. تطرح هذه الاقتراحات بالرأي فاذا اقرها المجلس كان به واذا لم يقرها يصوت على قرار اللجنة، الآن ارجو ان تقرأ اقتراحات النواب الكرام والتصويت عليها.

الرئيس: اضع القانون كما ورد في الرأي. الدكتور خريس نائب اربد: يجب ان يصوت على الاقتراحات الواردة على التعديل.

الرئيس: الاقتراحات لم يثن عليها واقرأ المادة ٤٤- من النظام الداخلي ما عدا اقتراح الدكتور عواد مع بيان الاسباب: فاضمه بالتصويت هل يوافق المجلس على اضافة عبارة (مع بيان الاسباب)؟ وهنا وافق المجلس عليه باغلبية الاصوات، اذن اعلن موافقة المجلس على اقتراح الدكتور عواد. السيد الجبوري نائب طولكرم: اننا اقترح مدة اقصاها ستة اشهر.

الرئيس: القانون يقول مدة اقصاها ستة اشهر. الدكتور خريس نائب اربد: ارجو ان يوضع اقتراح المدة بالرأي.

الرئيس: القانون يقول مدة اقصاها ستة اشهر. رئيس اللجنة كققرر: مدة لا تزيد عن ستة اشهر.

وزير الداخلية: مدة ستة اشهر لا تكفي، اذا وضعت مدة قليلة منتهى اللجنة لا تستطيع القيام بأي مشروع، هناك مشاريع تحتاج لوقت كاف.

رئيس اللجنة كققرر: هذا صحيح. السيد العظم نائب معان: النائب المحترم السيد نجيب ارشيدات في اللجنة القانونية كان شرح لنا وقد أبدى لنا كثيراً من الاسباب فارجو ان يبدىها الآن امام المجلس.

١ - مدة دورة المجلس اربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة (٣٢) من هذا القانون، ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته وتعيين لجنة تقوم مقام المجلس المنحل لمدة لا تزيد على سنة يجري خلالها انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية مع بيان الاسباب الموجبة، ولا يكون قرار الحل خاضعاً لأي طريق من طرق الطعن.

السيد جوار نائب جتین: قانون البلديات الحالي فيه ثغرات كثيرة، وقد علمت ان الحكومة اعدت مشروع قانون جديد. لذلك نرجو من الحكومة ان تسرع بارسال هذا القانون الى المجلس.

رئيس اللجنة كققرر: اقترح انت ونحن نوافقك.

وزير الداخلية: فعلا هناك مشروع قانون جديد، ارجو ان يكتب لنا النائب المحترم اقتراحاته. رئيس اللجنة كققرر: ليست لكم الاقتراحات، الاقتراحات تقسم الى المجلس والمجلس ينظر بها ويوافق عليها ويحيلها الى الحكومة.

ب -

الرئيس: ارجو قراءة القرار رقم (٧).

رئيس اللجنة كققرر:

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/١/١٤ برئاسة السيد نجيب ارشيدات وحضور السادة، سليم البخيت، ميخائيل الهلسا، يوسف العظم، عبد الحميد الشريدة وادريس التل. ونظرت في الاقتراح رقم (١٥) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٦ المحال اليها حول تعديل قانون القواعد

رئيس اللجنة كققرر: هي نفس الاسباب التي ذكرها معالي وزير الداخلية تقريباً.

الرئيس: اضع اقتراح مدة ستة اشهر بالرأي فهل يوافق المجلس عليه.

(وهنا وافق عليه ١٦ عضواً من اصل ٥٥) الدكتور الحسيني نائب القدس: انا احتج على العدد هذا غير صحيح.

رئيس اللجنة كققرر: انا اعد.

(وهنا بلغ العدد ١٩ من اصل ٥٥)

المسكوتير العام بالوكالة: التغيير محتمل. الرئيس: اذن اعلن سقوط هذا الاقتراح وبقاء المدة كما هي.

السيد البطاينة نائب اربد: واقترحي المتعلق (بالطعن)؟

الرئيس: هذا موجود وقائم، والان اضع القانون بالرأي بعد ادخال التعديل الذي وافق عليه المجلس للموافقة عليه.

وهنا وافق المجلس على القانون كما ورد من الحكومة بعد ادخال التعديل عليه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر.

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القوانين رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة الثامنة من القانون الأصلي على النحو التالي:

هكذا في الأصل

المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ وبعد دراسته قررت توصية المجلس بقبوله واحالته الى الحكومة .

مخالفة السيد ادريس التل مسيئتها في الجلسة .
اللجنة القانونية

اقتراح بمقتضى المادة (٩٥) من الدستور

مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون التقاعد المدني ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ الذي يشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) .

المادة ٢ - تضاف الفقرة الآتية الى المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني بعد الفقرة (ي) كما يلي :-

ك - الخدمة المصنفة في البلديات التي يقضيها الموظف المصنف السابق واعيد استخدامه في وظيفة حكومية مصنفة .

رئيس اللجنة كقررو : (متابعا)

يعني تعتبر من جملة الخدمات القابلة للتقاعد، وهذا التعديل بموجب اقتراح موقع من خمسة عشر نائباً ، وادريس بك مخالف .

السيد التل نائب اوريد :

اني ارى في هذا الاقتراح بان هذا التعديل لا يشمل الا مصلحة نفر او نفرين ، القانون لا يوضع لمصلحة زيد او عبيد من الناس ، القانون يوضع للمصالح العام والمصلحة العامة فقط .

رئيس اللجنة كقررو : ما رأيك لو كان يشمل اكثر من ١٥٠ موظف ماذا تقول عنه ؟

السيد التل نائب اوريد : هذا رأيي . . .

وهنا قاطع السيد عبد الرؤوف الفارس السيد ادريس التل بالكلام

الرئيس : اكمل يا ادريس بك .

السيد التل نائب اوريد : بطلت اكل وارجو ان يراعى النظام اذا تكلم احد النواب ان لا يقاطعه اي شخص .

السيد الفارس نائب نابلس : انت عضو في اللجنة القانونية والمقرر هو يقرأ مخالفتك

السيد حداد نائب اوريد : لاحظ تكرار مثل هذه الحالة ! بعض الاخوان يعارضون اخوانهم بالهمس أو التشويش فالرجاء افصاح المجال حتى يستطيع كل نائب التكلم بوضوح ، اطلب من السيد التل ان يبدى رأيه بوضوح .

رئيس اللجنة كقررو : المخالفة موجودة هنا وسأقرؤها .

(اني ارى بان الاقتراح المقدم لتعديل قانون التقاعد المدني رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ يخدم شخصا او اشخاص لا يتجاوز عددهم اصابع اليد ولا يجوز باي حال ان يعدل القانون لمصلحة افراد بالوجه القطعي وعليه فاني اخالف رأي اللجنة القانونية المحترمة) .

الحكومة بإمكانها ان تقدم القانون بهذه الدورة او التي تليها ومتى جاء الى المجلس يناقش .

الرئيس : اضع قرار اللجنة والاقتراح بالرأى فهل يوافق المجلس على إحالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

السيد المعاينة نائب الكرك : الفاصلة في مدة النيابة الا تحسب ؟

الرئيس : هذه مقترحات اخرى اقترحها اذا شئت

٦ - احالة مشاريع القوانين الواردة

الرئيس : ورد الى المجلس مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي ووزع على حضراتكم وهو من اختصاص اللجنة القانونية فهل يوافق المجلس على إحالته عليها ؟
الجميع : موافقون .

٧ - تعيين موعد الجلسة القادمة

الجلسة القادمة يوم الثلاثاء الموافق ١٣/١/٦٣ الساعة العاشرة صباحا .
الجميع : موافقون .
والآن رفعت الجلسة .

أمين عام مجلس الامة بالوكالة
نزار الرفاعي

رئيس مجلس النواب
صالح طوقان

هكذا حقه الأصل

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

تعريف

- ١ - اعد ووب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام بالوكالة الاستاذ : نزار الرفاعي
- ٢ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان بعيون ، خليل عصفور ، ناظم مزروق .
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد يوسف حلتة .

وقائع العدد

- ٧ -

- ١ - بريقة معالي رئيس مجلس النواب السيد صلاح طوقان الى رئيس مجلس العموم البريطاني يعزیه بوفاة المستر جريتشكل .
- ٢ - جواب رئيس مجلس العموم البريطاني .
- ٣ - زيارة سعادة القائم بالاعمال العراقي لمعالي رئيس مجلس النواب .
- ٤ - مقابلة سفير الصين لمعالي رئيس مجلس النواب .
- ٥ - مقابلة سفير الباكستان لمعالي رئيس مجلس النواب .
- ٦ - كشف القوائين .

- ١ -

سعادة رئيس مجلس العموم البريطاني المحترم - لندن

بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي اعضاء مجلس النواب الاردني ارجو ان تتقبلوا انتم وزملاءكم والسيدة جريتشكل اسفي العميق ومشاركتي العاطفية ومواساتي القلبية بفقدان زميلكم البارز المستر جريتشكل .

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

- ٢ -

رئيس مجلس النواب الاردني - عمان - الاردن

ارجو ان اعرب لمجلس النواب الاردني عن امتناننا وتقديرنا لرسالتكم التي عبرتم فيها عن تعزيتكم ومواساتكم بالخسارة الفادحة التي حلت بنا بموت المستر جريتشكل . واني سوف اقلل تعزيتكم هذه الى السيدة جريتشكل .

رئيس مجلس العموم البريطاني

- ٣ -

مقابلات

زار سعادة السيد عدنان النقيب القائم بالاعمال العراقي معالي السيد صلاح طوقان رئيس مجلس النواب في الساعة الحادية عشرة من صباح الاثنين الموافق ١٩٦٣/١/١٤ زيارة مجاملة .

- ٥٤ -

- ١ - تشرف بمقابلة معالي رئيس مجلس النواب في الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد ١٩٦٣/١/٢٠ سعادة سفير الصين الوطنية في عمان .
- ٢ - كما تشرف بمقابلة معالي رئيس مجلس النواب في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاحد ١٩٦٣/١/٢٠ سعادة سفير الباكستان في عمان .
- ٣ - المقابلة لهاتين الزيارتين للتمارف والمجاملة وكانت ودية .

هكذا منه الاصل

القوانين الموقته ومشاريع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة السابغ مع بيان المراحل التي وصلت اليها

رقم	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	امعال مجلس النواب	امعال مجلس الاعيان
١	مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه . ٣- بناء على طلب الحكومة تأجيل النظر به قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به وامادته الى اللجنة القانونية للدراسة مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد . ٤- اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات . ٥- قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من المورق الثانية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .	امعال مجلس الاعيان

رقم	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	امعال مجلس النواب	امعال مجلس الاعيان
٢	مشروع قانون فرق الطالغ لسنة ٦٠	١- بناء على طلب الحكومة التوراد على لسان معالي وزير التربية والتعليم بأعادة هذا المشروع الى الحكومة من اجل ادخال التعديلات والتعديلات عليه وتقديمه الى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة عشرة الممودة الثانية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة وامادته اليها . وقاعد المرافقة على طلب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٦٢/١٢/٢٤ تاريخ ٧٨٤/٢١٥/٢ .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة . ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٠/١١/٨ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .
٣	قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠	قانون الانتخاب لمجلس النواب .	
٤	قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠	قانون الانتخاب لمجلس النواب .	
٥	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١	قانون الانتخاب لمجلس النواب .	
٦	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٨ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦١/١٢/٣٠ قرر المجلس في جلسته الثالثة عشرة من المورق الثانية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الاعيان .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ تاريخ ١٠ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٢ اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه . ٢- بناء على طلب الحكومة تأجيل النظر به (٧) من المورق الثانية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٢ ولا يزال امام نظر المجلس .

هكذا منه لأصل

اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	احال مجلس النواب	احال مجلس الاعيان
قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ ممدد القانون موسع منطقة الانتاج المسموح لشركة الكهرباء الأردنية المساهمة في عنا .	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩/١٢/٦٦ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ٨٢ المؤرخ في ٢٢/١٢/٦٦ المجلس بتأجيل النظر في هذا القانون الى ان يؤقضى بعض الاتفاقية التي عنها هذا التعديل من الحكومة ، وقد وافق المجلس على ذلك في جلسته العادية في ٢٢/١٢/٦٦ .	احال رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ٢٢/١٢/٦٦ لدراسة ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة .
مشروع قانون الخدمة المدنية الممدد لسنة ١٩٦١	١ - احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩/١٢/٦٦ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢٢ المؤرخ في ١٩/١٢/٦٦ المجلس برفض مشروع القانون .	٣ - وافق المجلس على قرار اللجنة القانونية بالتقصين رئيس هذا المشروع في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المتقدمة بتاريخ ١٩/١٢/٦٦ ورفع الى مجلس الاعيان .
مشروع قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦١	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩/١٢/٦٦ فيه ولا يزال قيد دراستها .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩/١٢/٦٦ النظر فيه ولا يزال قيد دراستها .
مشروع قانون ممدد قانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ .	٦٠١	١٠

رقم الصفحة	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	رقم الصفحة
١١٠	مشروع قانون القواعد الملتي المعدل	٦٠٤
١١٢	مشروع قانون الحقوق والمصالحات المعدل لسنة ١٩٢٣	٦٠٥
١١٣	مشروع قانون تعديل القانون لمقررات للسنة ١٩٢٢	٦٠٩
١١٤	قانون موقت تعديل قانون مجلس الاحرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢	٦١٧
١١٥	قانون المقررات المعدل الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢	٦١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مؤتمر رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة .
١٦٩	قانون موثقت معمل القانون البلديات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢	١- اجتمع إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٢/١١/١٤ المجلس بالموافقة عليه كإجراء من الحكومة ٣- لم يتلقى المجلس على قرار اللجنة بل وافق على القانون كما ورد من الحكومة مع اجسالات بعض التعديلات عليه وذلك في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٧ ورفيع إلى مجلس الاعيان .	١- احال مؤتمر رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٣/١/١٩ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
١٧٠	قانون موثقت معمل القانون استغلال القمامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢	١- اجتمع إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٦٢/١/١٩ قرر المجلس في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة ورفيع إلى مجلس الاعيان	١- احال مؤتمر رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٣/١/١٩ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
١٧١	قانون موثقت معمل القانون تنظيم مدينة النقية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢	١- اجتمع إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٦٢/١/١٩ قرر المجلس في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة ورفيع إلى مجلس الاعيان	١- احال مؤتمر رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٣/١/١٩ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
١٧٢	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كوبريه لراء القمامة رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٢	١- اجتمع إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٩٦٢/١/١٩ قرر المجلس في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة ورفيع إلى مجلس الاعيان	١- احال مؤتمر رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٣ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٣/١/١٩ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .

رقم	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	إعمال مجلس النواب	إعمال مجلس الأعيان
٢٠	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢١	قانون توظيف موظفي مجلس المحاكم المستعجلين الموقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٢	قانون قضاة النور الشريعة الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٣	قانون موثقت عمل قانوني تحويل الأراضي من نوع البرى إلى مائزر رقم ٣٢ لسنة ٦٢	١- أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ في ٢- بما يحيل قرار اللجنة القانونية بقرن (٦) المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٦٢ قرر المجلس في جلسته السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٧/١٢/٦٢ الموافقة عليه كأمر من الحكم بمؤرخ إلى مجلس الأعيان	أحال دولة رئيس مجلس الأعيان هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩/١٢/٦٢ للدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة.
٢٤	قانون الشركات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٥	قانون الجامعة الأردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٦	قانون تجديز الأراضي المكشوفة داخل مناطق الدليات الموقت رقم ٣٥ لسنة ٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٧	قانون شراكة إغساد باصبات الفاصصة العامة الموقدة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

bill in life